مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: واقع الشراكة الروسية الأوروبية خلال الفترة 2000 – 2019
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، د. عبير ناعسة، عمار ياسين مرهج
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5588
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 00:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

واقع الشراكة الروسية الأوروبية خلال الفترة 2000-2019

الدكتور نزار قنوع*

الدكتورة عبير ناعسة**

عمار ياسين مرهج ***

(تاريخ الإيداع 2 / 2 / 2021. قُبِل للنشر في 14 / 4 / 2021)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى تحديد واقع الشراكة بين روسيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2019، ومدى علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل أدوات وسياسة روسيا تجاه التبادل التجاري والشراكة مع الاتحاد الأوروبي. حيث تم الاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والميزان التجاري في حساب متوسط الزيادة السنوية ومتوسط معدل النمو ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

وتمثلت أهمّ الاستنتاجات للبحث في سعي روسيا لبناء شراكة مع الاتحاد الأوروبي تقوم على التعاون المشترك والتعامل مع قضايا الأمن والجوار المشترك، وتعزيز التبادلات التجارية وتنويعها، وأنّ الاقتصاد الروسي ليس منكشفاً على الاقتصاد الأوروبي. ومن أهمّ التوصيات التي توصّل إليها البحث: ضرورة تنويع روسيا لصادراتها باتجاه الأسواق الأوروبية وعدم الاعتماد فقط على تصدير النفط والغاز الطبيعي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة؛ الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، روسيا والاتحاد الأوروبي.

* أستاذ - قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين-اللاذقية – سورية.

** مدرس - قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.

*** طالب دراسات عليا (ماجستير) في قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.

The Reality Of The Russian-European Partnership During The Period 2000-2019

Dr. Nezar Qanue[*]
Dr. Abeer Naasie [**]
Ammar Yaseen Mrhej [***]

(Received 2 / 2 / 2021. Accepted 14 / 4 / 2021)

□ ABSTRACT □

This research aimed at determining the reality of the partnership between Russia and the European Union during the period 2000-2019, the extent of the relationship of GDP to foreign trade and the degree of economic openness. The descriptive and analytical approach has been relied on in the analysis of Russia's tools and policy towards trade exchange and partnership with the European Union. Where the data of GDP, exports and imports, and the trade balance was relied upon to calculate the average annual increase, the average growth rate and the degree of economic exposure.

The most important conclusions were Russia's endeavor to build a partnership with the European Union based on joint cooperation and dealing with issues of security and common neighborhood, promoting and diversifying trade exchanges, and that the Russian economy is not exposed to the European economy. The most important recommendations were represented in the necessity of Russia diversifying its exports to European markets and not relying solely on the export of oil and natural gas.

Keywords : Partnership; GDP; Foreign Trade; Russia and European Union.

[*]**Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University,Lattakia,Syria.**
[**]**Assistant Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University,Lattakia,Syria.**
[***] **Postgraduate Student, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University,lattakia,Syria.**

مقدّمة:

إنّ متابعة الأحداث التي جرت وتجري في العالم وبروز نظام عالمي ذو القطب الواحد متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، يبيّن أنّ أهمّ ما قامت به روسيا هو إيجاد صيغة جديدة لسياستها الخارجية تُواكب المتغيرات التي حدثت على الساحة الدولية، خاصة بما يتعلّق بتراجع الوضع الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي وتزايد الحركات المطالبة بالانفصال.

وبرز ذلك جلياً بعد مجيء الرئيس بوتين من خلال اعتماد سياسة ثلاثية الأبعاد، بهدف الحفاظ على المصالح الروسية ممثلة: **بمحاولة** إقامة اتحاد سوفياتي جديد (الاتحاد الأوراسي) بقيادة روسيا في مواجهة الاتحاد الأوروبي، **ومساعيه** الرامية لتطويق واحتواء روسيا من خلال التدخل العسكري في بعض الدول التي يُحاول الغرب استقطابها لاتحاده.

وبناء على ذلك فقد تبنت روسيا بقيادة بوتين في إطار سياسته العملية الواقعية، توجهاً توفيقياً في إدارة علاقات روسيا مع الغرب يقوم على أنّ الشراكة الاستراتيجية مع الغرب وأمريكا لا يعني التحالف، بل تعني فرض موقفاً متوازناً في العلاقات الدولية وألا تفقد ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية، إذ تمكنت روسيا من خلال استغلالها لعناصر القوة السياسية والاقتصادية وخصوصاً الطاقة من أن تعود وتصبح لاعباً سياسياً مؤثّراً على الساحة الدولية.

وانطلاقاً مما سبق كان التركيز على دراسة كلّ المتغيرات من أجل التعمق في دراسة الشراكة بين روسيا والاتحاد الأوروبي وكيفية استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (مقلد، 2010) بعنوان:**

Russia and the European Union: Limitations of Partnership

روسيا والاتحاد الأوروبي: عوائق الشراكة

هدفت الدراسة لمعرفة امتداد التوسع الأوروبي إلى حدود روسيا مع إستونيا وفنلندا ولاتفيا، بالإضافة إلى إقليم لينيغراد الذي يحيط ببولندا وليتوانيا؛ وهل ستعزز هذه الحدود أمن القارة الأوروبية أم ستكون مصدراً للخطر؟ وهل ستكون روسيا مركز لتصدير السياسات السلمية الأوروبية أم ستتحول إلى مركز للصراع بين فضاءين مختلفين وسياسات مختلفة؟ وتمحورت المشكلة البحثية حول: لماذا يحتضن الاتحاد الأوروبي دول شرقي أوروبا وتبقى روسيا الأقوى والأكبر خارج الاتحاد؟

وقد تمّ اعتماد المنهج التاريخي، حيث توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة مثل: أنّ هناك عوائق روسية داخلية كالتضخم والبطالة والفساد والبيروقراطية... إذ هناك جدل روسي حول أولوية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فهناك فريق يدفع نحو تعزيز الشراكة، وآخر يدفع نحو تقديم الشراكة والتحالف مع دول الاتحاد السوفييتي السابق. وأيضا أنّ توسع الناتو وهو ما تعدّه روسيا خطراً على أمنها القومي، يُعد عائقاً يقف أمام شراكة فاعلة مع الاتحاد الأوروبي، وملف الطاقة هي من الأمور التي تدخل في قبول الشراكة.

- **دراسة (حسين، 2016) بعنوان:**

Russo-European Relations in the Energy Sector: Pressure for Cooperation and Conflict over Interests

العلاقات الأوروبية–الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات الأوروبية–الروسية في مجال أمن الطاقة، ومحاولة كل طرف تعظيم مصالحه من خلال الاستغلال الأفضل لهذا القطاع؛ إذ تخضع العلاقة بين بروكسل وموسكو في مجال الطاقة

لضغوطات الصراع واختلاف المصالح والرؤى في مناطق جيوسياسية عديدة تقع في نطاق اهتمام الطرفين من ناحية، إضافة إلى ضرورات التعاون والاعتمادية من ناحية أخرى.

تمّ اعتماد المنهج الوصفي في عرض العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي. **وقد** أشارت النتائج إلى أنّ الاتحاد الأوروبي لا يمكنه الاستغناء عن روسيا بصفتها مصدراً قريباً لتوريد الطاقة، وأنّ روسيا لا تستطيع التخلي عن السوق الأوروبية الآمنة والمهمة لتصريف مواردها من الطاقة إضافة إلى التكنولوجيا الأوروبية لتطوير آليات استخراجها. وأنّ الاختلاف الذي توظفه بروكسل في مواجهة موسكو قاد إلى نوع من المواجهة في مناطق جيوسياسية بالنسبة للطرفين في جورجيا وأوكرانيا، ومحاولة الاتحاد الأوروبي "كقوة ناعمة" التمدد شرقاً واقتطاع مناطق نفوذ روسيا، وتنويع مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على الغاز والنفط الروسيين.

- **دراسة (Schmidt–Felzmann, 2019) بعنوان:**

Negotiating at Cross Purposes: Conflicts and Continuity in the EU's Trade and Energy Relations with Russia, Pre- and Post-2014

التفاوض على أغراض متقاطعة: الصراعات والاستمرارية في العلاقات التجارية والطاقة للاتحاد الأوروبي مع روسيا قبل وبعد عام 2014

هدفت الدراسة إلى إظهار سبب فشل ترويج الاتحاد الأوروبي لتحرير السوق في روسيا في تحقيق النتيجة المرجوة، والتأثير على روسيا في قواعد وممارسات الطاقة، وفيما إذا كان الانقسام السياسي في عام 2014 يُشكّل نقطة تحول في علاقة الطاقة والعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وهل العقوبات التي تستهدف روسيا نتيجة سلوكها في أوكرانيا والحظر المضاد الروسي يُقيّد مجال المناورة فيما بين الشركات لبناء الشراكة؟

تمّ الاعتماد على المنهج التاريخي في عرض الصراعات التجارية والطاقة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا منذ عام 1990 وحتى منتصف عام 2019. وأشارت نتائج الدراسة أنّ الاتحاد الأوروبي لم يكن قادراً على التغلب على المشكلة الجوهرية في التأثير على دولة يعتبرها استبدادية ذات حجم كبير ولديها موارد هائلة ومكانة دولية بارزة كقوة نووية وقوات عسكرية مثل روسيا، وبالتالي العمل على تغيير قواعد اللعبة من خلال انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية.

- **دراسة (Podadera Rivera and Garashchuk, 2019) بعنوان:**

Strategic partner's attractiveness index for the European Union. Can the Eurasian economic union headed by Russia become Strategic partner for the EU؟

مؤشّر جاذبية الشريك الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي. هل يُمكن أن يُصبح الاتحاد الاقتصادي الأوراسي برئاسة روسيا شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأوروبي؟

هدفت الدراسة إلى إعداد مؤشّر جاذبية الشريك الاستراتيجي Strategic Partner's Attractiveness Index (SPAI)، للاتحاد الأوروبي، باستخدام تحليل المكونات الرئيسة الفئوية CATPCA[1]، CATegorical Principal Components Analysis، الذي يصنف الشركاء الاستراتيجيين المعلنين ومعرفة الموقع الذي تحتله روسيا والأعضاء الآخرون في الاتحاد الأوراسي Eurasian Economic Union.

[1] تحليل المكونات الرئيسة الفئوية CATPCA: هو اختصاراً لـ CATegorical Principal Components Analysis، الذي يوضح وجود ارتباط بين المتغيرات ويعمل على تقليل عدد المتغيرات.

تمّ الاعتماد على عدة مؤشرات مثل موقع قوة الشريك الاستراتيجي، وضع القوة الإقليمية، الشركاء الطبيعيين على أساس القيم/ مصالح الدول الأعضاء الخاصة، والمصالح الأساسية، لـ 184 دولة إذ تمّ تحليل ذلك من خلال مؤشر CATPCA.

وبينت النتائج أنّ الاتحاد الأوروبي يختار شركائه الاستراتيجيين على المدى الطويل بناءً على مصلحته التجارية المشتركة فقد جاءت الطاقة كبعد مهم. كما أنّ القيم لها أثرها؛ إذ يجب أن يتصف الشريك الاستراتيجي بالقيم واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وأيضاً النظام السياسي مهم جداً. وللموقع الجغرافي دور مهم أيضاً في اختيار الشريك الاستراتيجي. وأنّه على الرغم من الأزمات السياسية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، تحتل روسيا مكانة عالية كشريك استراتيجي، وأنّ أعضاء الاتحاد الأوراسي (باستثناء روسيا) وعلى الرغم بأنهم ليسوا جذابين بالدرجة الكافية إلا أنهم يُمكن أن يُصبحوا شركاء استراتيجيين بجانب روسيا مع الاتحاد الأوروبي.

وقد تبيّن بأنّ معظم الدراسات السابقة ركّزت على دراسة محددات الشراكة الروسية الأوروبية، والعلاقات فيما بينهما في مجال الطاقة، في حين أنّ البحث الحالي تناول الشراكة خلال الفترة بين 2000–2019، من خلال دراسة التبادلات التجارية (من ضمنها الطاقة)، والناتج المحلي الإجمالي، وقياس درجة الانكشاف الاقتصادي.

مشكلة البحث: تكمن إشكالية البحث بطبيعة العلاقة بين الاتحاد الروسي والغرب عموماً وأوروبا خصوصاً وذلك لكونها محكومة باعتبارين:

الأول: لأنها تتسم بالحذر تارةً والتوتر تارة أخرى نتيجة عوامل تاريخية من جهة وفقدان الثقة من جهة أخرى.

الثاني: البرغماتية بين الطرفين تمليها ضرورات التعاون والشراكة بينهما في ظل عالم يسوده صراع القوى وتعدد الأقطاب. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

1–ما هو واقع الشراكة بين روسيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000–2019.

2–هل هناك علاقة ارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي بين روسيا والاتحاد الأوروبي؟

أهميّة البحث وأهدافه:

تتمحور في النقاط الآتية:

1. يتناول البحث بالدراسة والتحليل موضوعاً من أهمّ الموضوعات في العلاقات الدولية في الوقت الراهن، علاقة روسيا والاتحاد الأوروبي كقطبين فاعلين في النظام الدولي الراهن ببعد الشراكة.
2. أهمية ودور تلك العلاقة بين الطرفين في خلق عالم متعدد الأقطاب بدأت ترتسم ملامحه الآن.

ويهدف البحث إلى عرض الإطار التاريخي للعلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وتبيان أهمية الطاقة كعامل استراتيجي للشراكة، وتحليل واقع الشراكة والعلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي خلال الفترة بين 2000–2019.

فرضية البحث الرئيسة: ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها:

لا يوجد علاقة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في بناء الإطار النظري، والأدوات التحليلية في تحليل أدوات وسياسة روسيا تجاه التبادل التجاري والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

حدود البحث: زمانية: تم التركيز على الفترة بين 2000–2019 في عرض العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، من خلال عرض الإحصائيات الخاصة بالتبادل التجاري والطاقة.

أما الحدود المكانية: فتم التركيز على روسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

الإطار النظري:

تمهيد: سعت روسيا إلى تحسين واقعها الاقتصادي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي الذي أدى إلى أوضاع اقتصادية صعبة وبطالة كبيرة، حيث توضحت معالم ذلك التحسين منذ مجيء الرئيس بوتين إلى الحكم عام 2000، حيث بدأ الاقتصاد بالانتعاش والنمو وسجلت معدلات البطالة والفقر تراجعاً كبيراً.

1–الشراكة الروسية الأوروبية:

الشراكة Partnership: عبارة عن اتفاقات لتحقيق المصالح الوطنية، قد تكون الشراكة من النوع البراغماتي، حيث تطغى فيه على العلاقات بعض المخاوف المتعلقة بحماية المصالح الوطنية والأمن القومي على الرغم من انخراط كل طرف واستعداده للتعاون لتبادل المنفعة، أو قد تكون من نوع الشراكة العملية ذات الترتيب التكتيكي المؤقت الذي يؤدي في النهاية إلى نزاع مسلح، (بمعنى أنّ هذه الشراكة تفترض مسبقاً الإدارة المتبادلة للعلاقات لمنع تدهور الوضع الأمني إلى الحدّ الذي يُصبح فيه النزاع المسلح ممكناً أو محتملاً بشكل متزايد)، أو قد تكون شراكة استراتيجية، حيث يتم تحفيز العلاقات من خلال اتفاق أوسع بين الشركاء حول الطبيعة الكلية للعلاقات الدولية، ومصادر التهديدات الأمنية المحتملة والفعلية (Smith, 2006. P: 112).

والشراكة أيضاً هي نمط للتعاون والتنسيق بين أطراف مختلفة، سواء كانت دولاً أو منظمات، لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة، أو تفادي صراعات مسلحة، أو تجنب فشل أو انهيار أحد أطراف الشراكة، إذا كان ذلك يسبب مشكلات أخرى لبقية الأطراف. الخلفية النظرية لهذا المفهوم يستند إلى نظرية الاقتصاد السياسي، التي تبين أنّ التعاون والتنسيق هما انعكاس لنظرية الاندماج الدولي المعروفة بالنظرية السياسية، التي تحدد أنماط معينة من العلاقات بين الدول: فالدول إما أن تكون ذات مصالح متعارضة متصارعة (دول صراع)، بمعنى أنّ ما تكسبه الدولة (أ) يساوي ما تخسره الدولة (ب)، أو دولاً ذات مصالح مشتركة تسعى لأن تواجه ذات المكاسب والخسائر، أو تكون دولاً ذات مصالح مشتركة أحياناً ومتعارضة أحياناً أخرى، وهنا يجب على هذه الدول أن تتعاون وتنسق فيما بينها لتعظيم المصالح المشتركة، وتقليل المصالح المتعارضة (الأفندي، 2013، ص146).

1–1. الإطار التاريخي للعلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي:

اتبع الإتحاد السوفياتي سابقاً سياسات توازن القوى من خلال تشكيل تحالفات عسكرية أو الانضمام إليها، حيث كانت روسيا القيصرية عضواً في التحالف الثلاثي مع بريطانيا وفرنسا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى في مواجهة التحالف الثلاثي بقيادة ألمانيا الإمبراطورية (ألمانيا والنمسا–المجر، والدولة العثمانية)، وخلال الحقبة السوفياتية كان هناك حلف وارسو بمثابة النظير العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لم تكن روسيا عضواً ضمن أي تحالف عسكري، (Donaldson et al., 2014, 4–5). لذلك عملت على بناء علاقات مع أوروبا الغربية من أجل فتح أسواقها الضخمة لمنتجاتها، مع جذب رؤوس الأموال الاستثمارية

لاقتصاداتها الناشئة، وبدأت روسيا محادثاتها مع ممثلي الإتحاد الأوروبي في ربيع عام 1992، وعندما امتد الإتحاد الأوروبي إلى روسيا والأعضاء الآخرين في كومنولث الدول المستقلة، سافر "يلتسين" Boris Yeltsin[2]، إلى بروكسل في كانون الأول عام 1993، للتوقيع على إعلان سياسي حول الشراكة والتعاون، لكن المساومة كانت صعبة بشأن العلاقات الاقتصادية، وفي حزيران عام 1994، تمّ التوصل إلى مسودة اتفاقية شراكة مع الغرب تُحرر حركة الخدمات ورأس المال والتجارة تدريجياً، في حين استمرت القيود على الصادرات الروسية من المواد الصلبة والمنسوجات واليورانيوم (Donaldson et al., 2014, 261–262).

وفي ذلك الوقت لم يقرر الغرب مدى حاجته لروسيا، حيث أنّ الحكومات الغربية ما تزال غير مستعدة لدمج روسيا ضمن مساحتها، ويعتقدون بأنّ روسيا ما تزال دولة تقليدية لم تصل بعد إلى الحداثة والديمقراطية، لأنّ روسيا بالنسبة لهم عبارة عن دولة كبيرة، لكنها غير واضحة المعالم من حيث الماضي الاقتصادي والسياسي، والرغبات والطموح العالي مقارنة مع الإمكانات الهائلة، خاصّة وأنها قد ورثت بقايا الإتحاد السوفياتي، ولا يوجد دليل على أنّ روسيا مستعدة للتكامل معهم في قواعد الكيان الجديد، لكن في الوقت ذاته هناك قناعة لديهم بأنّ القضايا الرئيسة التي يواجهها المجتمع الدولي، لا يُمكن حلّها بدون روسيا (Motyl et al., 2015, 107).

ولقد تم الاتفاق على اتفاقية الشراكة والتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا، التي أقرّها مجلس كورفو Corfu الأوروبي في العام 1994، تضمّنت 112 مادة، و10 ملاحق، بالإضافة إلى بروتوكولين، وإعلان مشترك. يهدف إلى مجموعة واسعة من الطموحات، لزيادة العلاقات الاقتصادية، ودعم التحول الديمقراطي الروسي، وتوسيع دور السوق الروسية في إنشاء منطقة حرة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تطوير "حوار سياسي" بين روسيا والاتحاد الأوروبي لزيادة الأمن والاستقرار من خلال تحقيق تقارب متزايد في المواقف بشأن القضايا الدولية ذات الاهتمام المتبادل بين الطرفين، وقد تمّ تحديد عدد من الآليات المؤسسية للتفاعل بين روسيا والاتحاد الأوروبي، من خلال عقد مؤتمرات القمة الرئاسية نصف السنوية، والاجتماعات السنوية لمجلس التعاون (على المستوى الوزاري)، والاجتماعات نصف السنوية للجنة التعاون (على مستوى كبار المسؤولين)، والاجتماعات العادية للجان الفرعية التسعة المعينة وظيفياً، وإطلاق لجنة التعاون البرلمانية للاجتماع سنوياً (Lynch, 2003, 55).

وجاء التوقيع الرسمي على اتفاقية الشراكة والتعاون[3] ومصادقتها من قبل "فلاديمير لوكين" الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في تشرين الأول عام 1996 (Donaldson et al., 2014, 261–262). وقد تأخر تنفيذ الاتفاقية حتى كانون الأول عام 1997، بسبب مخاوف الاتحاد الأوروبي من الحرب في الشيشان (1994–1996)؛ وجاءت في تموز عام 1995 الموافقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي على اتفاق مؤقت لتنظيم العلاقة بينهما، وفي نهاية الحرب الشيشانية الأولى والثانية في آب عام 1999، تمّ تحديد أهداف الشراكة؛ وكانت الاستراتيجية المشتركة بشأن روسيا التي تمّ الموافقة عليها في كولونيا Cologne، خلال فترة الرئاسة الألمانية في حزيران 1999، أول محاولة للاتحاد الأوروبي لصياغة رؤية مشتركة ومصالح ذات صلة؛ تضمنت الأهداف الآتية: (Lynch, 2003, 56)

- دعم الديمقراطية وسيادة القانون والمؤسسات العامة في روسيا.
- اندماج روسيا في الفضاء الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي المشترك.
- التعاون لتعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا والعالم.

[2] **بوريس يلتيسن:** أول رئيس للاتحاد الروسي، امتدت ولايته منذ العام 1991، حتى العام 1999.

[3] في بادئ الأمر تمّ تأجيل التوقيع على الاتفاقية من قبل الاتحاد الأوروبي نتيجة غزو روسيا للشيشان، والذي أدانه البرلمان الأوروبي بشدة.

- التعاون في مواجهة التحديات المشتركة في القارة الأوروبية، مثل: الأمن النووي، والجريمة المنظمة، والمشكلات البيئية.

وتضمنت الاستراتيجية أيضاً، الدعوة إلى حوار سياسي أكثر فاعلية، ودعم المبادرات المشتركة في مجال السياسة الخارجية، والسماح لروسيا في المشاركة في عمليات الاتحاد الأوروبي في حال تحقق المنفعة للاتحاد الأوروبي، وتمّ وضع الحوار السياسي والأمني أيضاً في سياق تطوير "البناء الأمني الأوروبي الجديد" الذي شمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وميثاق الأمن الأوروبي لعام 1999، في حين أنّ سلبياتها بشأن روسيا تضمنت، أنّ تلك الاستراتيجية لا تضع موارد جديدة لتطوير العلاقات الأوروبية مع روسيا، وتضع شروطاً على روسيا أهمها، التحول للديمقراطية، كما أنها أظهرت بأنّ روسيا لن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي (Lynch, 2003, 57).

وقد حدّد الرئيس "بوتين" في أيار عام 2000، البرنامج الاقتصادي الروسي الجديد الذي يهدف إلى النمو المستدام، والحلّ التدريجي للمشكلات الاجتماعية الملحّة، وزيادة الإندماج في الاقتصاد العالمي، وفي تشرين الأول من عام 2000، تبنت قمة الإتحاد الأوروبي وروسيا في باريس، إعلاناً خاصاً حول تعزيز الحوار والتعاون في الشؤون السياسية والأمنية، بقصد إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات بشأن الأمن والدفاع، وتعزيز التعاون في إدارة الأزمات. (Motyl et al., 2015, 159-160)

كما تم اجتماع المديرون السياسيون على مستوى كبار المسؤولين أربع مرات في العام، واجتمع الخبراء حوالي خمسة عشر اجتماعاً في مجموعة عمل ترويكاس (CFSP)[4]، لتوضيح الآثار التنظيمية والقانونية لمفهوم الفضاء الاقتصادي الأوروبي المشترك، وعُقدت اجتماعات شهرية بين لجنة الترويكا السياسية والأمنية في الإتحاد الأوروبي وروسيا لتقييم المشاورات بشأن منع حدوث الأزمات وإدارتها، كما كان هناك إشارة إلى مشاركة روسية محتملة في عمليات إدارة الأزمات المدنية والعسكرية مع تطور سياسة الأمن والدفاع الأوروبية ESDP[5]، لكن كل ذلك لم يُنفذ على أرض الواقع وبقيت ضمن الخطط فقط. (Motyl et al., 2015, 159-160)

وفي 25 أيلول 2001، خاطب الرئيس بوتين البوندستاغ Bundestag (البرلمان الألماني) وحثّهم على انضمام روسيا إلى الناتو لكن كجزء من تحالف عالمي ضد الإرهاب، إلا أنّ هذه الدعوة قوبلت بمزيد من العقبات أهمّها، أنه لكي تنضم روسيا إلى الناتو عليها أن تنقل نظام السيطرة المدنية إلى الجيش بالكامل؛ فقد كانت روسيا هي الاستثناء الكبير لإصرار الناتو على علاقة مدنية وعسكرية ديمقراطية حقيقية وقابلة للتطبيق كشرط للعضوية (Blank, 2002, 91).

وكان شعار بوتين منذ مجيئه للسلطة "لقد عادت روسيا"، مؤكداً ذلك في خطابه عندما قال: "دعونا نضع حدّاً للفوضى التي كانت في حقبة الرئيس يلتسين"، سنحمي البلاد من الأعداء الخارجيين، وسنقيم نظاماً عالمياً جديداً ليحل محل النظام الذي أهان روسيا في التسعينات. وقد كان ذلك بمثابة دعوة لإيقاف التدخل الغربي في شؤون روسيا الداخلية ومحاولة إضعافها تحت شعارات الديموقراطية وتعزيزها (Shevtsova, 2007).

ومع نهاية عام 2007، كان من المقرر إنهاء اتفاقية الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، لكن بسبب عدم وجود اتفاقية جديدة والتي كان ينقصها الإرادة السياسية، تمّ تجديد تلك الاتفاقية تلقائياً، حيث كانت العلاقات بين الطرفين خلال الثلاث السنوات ما قبل 2007، متشابكة خاصة مع بولندا وإستونيا وليتوانيا وبريطانيا، وقد تناولت الاتفاقية قضية الطاقة، حيث كانت نظرة النخب الروسية إلى إمدادات الطاقة على أنها المفتاح السّري لمستقبل بلادهم، لذلك وفي منتصف عام 2008، وخلال رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي، بدأت المفاوضات لإعداد اتفاقية جديدة، كان

[4] CFSP هو اختصار لـ Common Foreign and Security Policy
[5] ESDP هو اختصار لـ European Security and Defense Policy

فيها لروسيا وضعاً أفضل في التفاوض مما كانت عليه في العام 1994. وكانت أبرز النقاط التي تمّ التفاوض بشأنها متمثّلة في: (Gomart, 2008, 6–7)

- التفاوض بشأن قضية الأمن؛
- تبني مفهوم الجوار المشترك (معظم جيران روسيا يرغبون بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)؛
- التشاور بشأن انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها تملك أكبر احتياطي للطاقة؛
- الالتزام بمبادئ ميثاق الطاقة المنصوص عليها في قمة مجموعة الثماني عام 2006، في سانت بطرسبرغ.

وبالتالي تمثّل روسيا محوراً مهماً في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصّة بما يخص الغاز الطبيعي؛ إذ أنها تقوم بتزويد تلك الدول بهذه المادة الحيوية منذ منتصف السبعينات، ولذلك فإنّ التعاون قد يستمر للمدى المتوسط والطويل باعتبار أنّ روسيا من الدول التي تملك أكبر احتياطي من الغاز (بن خليف، 2014، ص94). حيث يصل الإنتاج الروسي من الغاز الطبيعي ما مقداره 650 مليار $م^3$ سنوياً، ويتم استهلاك 413 مليار $م^3$ تقريباً منه في السوق المحلي الروسي، ويتم تصدير الباقي إلى أسواق الطاقة العالمية، وخصوصاً الدول الأوروبية. (رسول، 2017 أ، ص109–110)

وتشير التقديرات إلى أنّ هذا الإنتاج قد يصل إلى 723 مليار $م^3$ في عام 2035، بالإضافة إلى استهلاك مقدار 459 مليار $م^3$ في السوق المحلية لروسيا، وتصدير 264 مليار $م^3$. وتتركز معظم وجهات صادرات الغاز الطبيعي الروسي باتجاه ثلاث دول هي: ألمانيا بنسبة مقدارها 22%، وتركيا بمقدار 13%، وإيطاليا بنسبة 12% من إجمالي توريدات الطاقة الروسية المصدرة (رسول، 2017 أ، ص109–110).

إذاً روسيا دولة ذات أهمية عالية للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي وقدرتها في التأثير على الأمن الأوروبي، فهي تمثّل أيضاً المورد الرئيس للطاقة وسوق السلع والخدمات بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وبعد انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO; World Trade Organization) في العام 2012، تطوّرت العلاقات التجارية والطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي حتى عام 2014، وما بعده بالرغم من وجود العقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي على روسيا، إلا أنّ تأثير تلك العقوبات والحظر الروسي المضاد لعام 2014، كان محدوداً، حيث إنّ منحنى الصادرات الروسية إلى الاتحاد الأوروبي التي سبقت عام 2014 وبعده، كان متذبذباً؛ فقد كان الارتفاع القياسي للصادرات في العام 2012، وانتعشت التجارة الخارجية من جديد في العام 2016، بعد التراجع الواضح الذي جاء بعد العام 2013، وأظهرت التدفقات التجارية والطاقة إلى أنّ العلاقات الروسية–الأوروبية قد تجاوزت الإجراءات القسرية التي فرضها الطرفين (Connolly, 2016, 763–764).

حيث بلغت قيمة الصادرات الروسية لجميع دول العالم في العام 2013، 527.27 مليار دولار أمريكي، وفي العام 2019، 422.78 مليار دولار أمريكي كما هو موضح في المنحنى البياني الآتي بالشكل رقم (1):

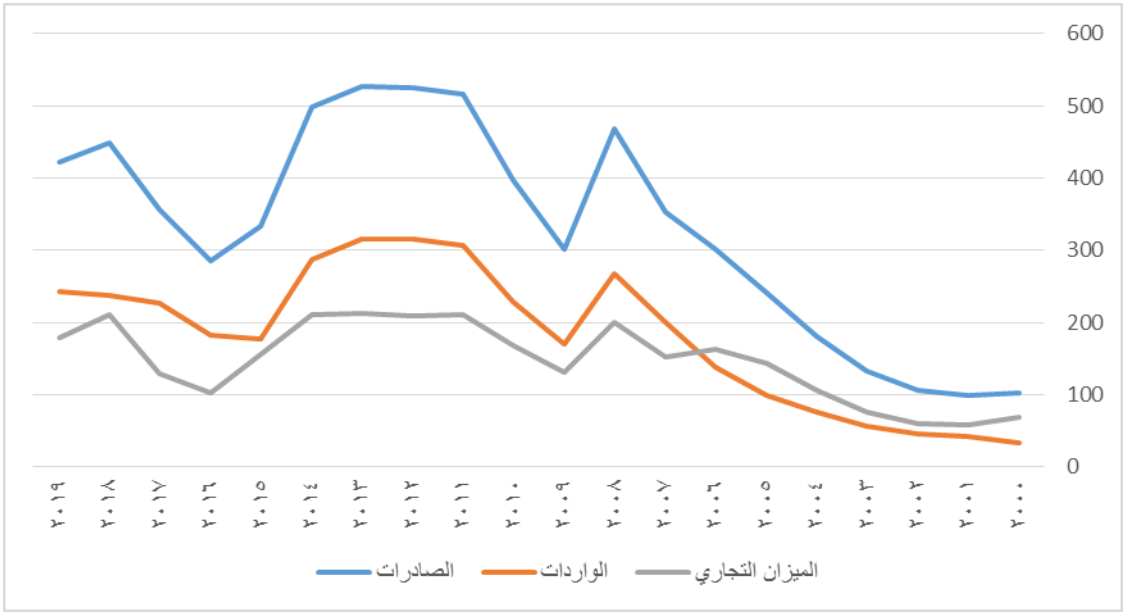

الشكل رقم (1): الصادرات والواردات والميزان التجاري بين روسيا والعالم للفترة 2000-2019

المصدر: التجارة العالمية International Trade، على الرابط https://cutt.us/G7BPm

لقد توصل الحكام الغربيون خلال النصف الأول من عام 2014، إلى حقيقة بأنّ محاولتهم الاقتراب من روسيا وعدّها شريكاً في بناء الأمن الأوروبي خلال العقدين السابقين قد فشلت، وأنّ تلك العلاقة تكون تحولت إلى عدائية، وهو ما أكده "Anders Fogh Rasmussen" الأمين العام لحلف الناتو في حديثه من أستونيا في أيار 2014، عندما قال: أنّ روسيا تظهر الرغبة في استخدام القوة لإثارة القلق لدى جيرانها وغزوهم، وعن طريق إعلانها حماية الناطقين للغة الروسية في كل مكان، الأمر الذي خلق حالة من عدم اليقين والمرونة، وانعدام الأمن، ومن ثم عاد "Rasmussen" بعد مرور أسبوع ليخبر المندوبين في مؤتمر السياسة الأمنية في سلوفاكيا، بأنّ السلوك الروسي يرقى إلى انتهاك صارخ لأساسيات الأمن الأوروبي، ويسعى إلى تأسيس نفوذ جديد (The Military Balance, 2015, 57).

وبرأي الباحثين فإنّ محاولات روسيا والغرب لبناء علاقة وشراكة بينهما، يُمكن أن تكون مستندة إلى وجهة نظر "Huntington" الذي وضع تفسيراً يوضح فيه التوازن بين روسيا والغرب على أثر انتهاء الحرب الباردة، والاتفاق بينهما حول المساواة الأساسية ومجال نفوذ كل طرف في الآتي: (Huntington, 1996, 242)

1. قبول روسيا بتوسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ليشمل الدول المسيحية الغربية في وسط أوروبا وشرقها، والالتزام الغربي بعدم توسيع حلف الناتو لأكثر من ذلك إلا إذا انقسمت أوكرانيا إلى دولتين.
2. معاهدة الشراكة بين روسيا والناتو تضمن عدم الاعتداء، والتشاور المنتظم حول القضايا الأمنية، والجهود التعاونية لتجنب المنافسة في التسلّح، والتفاوض للوصول إلى اتفاقات بشأن تحديد الأسلحة المناسبة لاحتياجاتهم الأمنية بعد الحرب الباردة.
3. اعتراف غربي بـ روسيا كمسؤول رئيس عن الحفاظ على الأمن بين الدول الأرثوذكسية، وفي المناطق التي تسود فيها الأرثوذكسية.

4. الاعتراف الغربي بالمشكلات الأمنية الفعلية والمحتملة التي تواجهها روسيا من الشعوب الإسلامية في جنوبها، والاستعداد لمراجعة معاهدة "CFE"[6]، والاستعداد بشكل إيجابي تجاه الخطوات الأخرى التي قد تحتاجها روسيا لاتخاذها لكي تتعامل مع تلك التهديدات.

5. الاتفاق بين روسيا والغرب على التعاون كأطراف متساوية في التعامل مع القضايا، مثل: البوسنة، التي تتضمن مصالح غربية وأرثوذكسية.

إذاً إنّ نظاماً دولياً جديداً جاء بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفي ظلّ ما تسمى "الفوضى الدولية"، ويمرّ بمرحلة انتقالية ذات طبيعة خاصة، قد تستغرق عدة سنوات كي يعود بعدها إلى الاستقرار النسبي، كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية هي من تدير هذا النظام. (هلال، 1995، ص12–23)

لكن بعد أحداث 11 أيلول 2001، والتي تعد نقطة تحوّل مهمة، وبعد عودة روسيا كقوة مناهضة للقطب الأحادي الجانب، وفي إطار التعاون الروسي–الأمريكي، أيّدت روسيا التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فقد أسهمت روسيا في المرحلة الأولى، وبشكل غير مباشر، في دعم المجهود الأمريكي لإسقاط حركة طالبان الأفغانية، وظهر ذلك جلياً في البيان المشترك الذي أدلى به الرئيسان الأمريكي والروسي (بوش وبوتين) في 24 أيار عام 2002، عندما أكدا التزامهما بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، الأمر الذي أسهم في تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، وإعلان العلاقة الاستراتيجية الجديدة والتي تمّ التوقيع عليها خلال زيارة بوش لروسيا في أيار 2002؛ وأنّ الحقبة التي رأت فيها الولايات المتحدة وروسيا بعضهما البعض بأنهما أعداء أو يشكلان تهديداً استراتيجياً قد انتهت. إلا أنّ الخلافات بينهما حدثت مجدداً حول المصالح الأمريكية في القوقاز، وحول ما تسميه أمريكا "محور الشرّ" الذي ضم إيران، والعراق، وكوريا الشمالية والذي يُعد محوراً مهماً لروسيا في تدعيم ثقلها الاستراتيجي في المنطقة (محور المقاومة) (Azizian, 2003, 151–156).

1–2. أهمية الطاقة كعامل استراتيجي لقيام الشراكة

في إطار الصراع في أوكرانيا من أجل الحكم، والتوترات الجيوسياسية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، يُنظر إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي على صادرات روسيا من الطاقة، واعتماد روسيا على واردات الاتحاد الأوروبي من الطاقة بأنّها قضية ذات أهمية استراتيجية؛ مما يؤهل إلى دعوات لتعزيز وتنويع طرق إمدادات الطاقة. وبالرغم من صعوبة قياس التنويع، إلا أنّه ذو تكلفة مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وروسيا، ومن غير المحتمل أن يؤدي إلى استقلالية الطاقة عن بعضها البعض. فعلى المستوى السياسي فإنّ التعاون بين الطرفين قبل الأزمة الأوكرانية في مجال الطاقة كان يعود عليهما بالمنافع المتبادلة الكبيرة، وهذا شأنه أن تكون مجالاً التركيز للبدء بإعادة بناء الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين (Boute, 2015, 110).

ولعقود مضت، كانت روسيا شريكاً حقيقياً لأوروبا في قطاع الطاقة؛ إذ قامت بتزويد دول الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي والنفط والمنتجات البترولية والفحم والكهرباء والوقود النووي. وبحسب شركة غازبروم PJSC Gazprom الروسية، حيث ارتفعت الصادرات الروسية من الغاز إلى أوروبا بنسبة 8% في العام 2015، مقارنة مع العام 2014، وتجاوزت أيضاً في العام 2016، صادرات عام 2015. ولا بدّ أن نبين أنّ وجود بعض النزاعات المتعلقة بالغاز بين

[6] معاهدة "CFE" هي اختصار لـ Conventional Forces in Europe، معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، بين حلف الناتو وحلف وارسو، تهدف إلى الحد من احتمال شن هجوم مسلح مفاجئ، وبدء عمليات هجومية كبرى في أوروبا، وكذلك وضع قيود على التسلح الرئيس لكلا الحلفين.

روسيا وأوكرانيا، أدى إلى توقف إمدادات الغاز في عامي 2006 و2009، حيث اتفقت الحكومة الروسية والمفوضية الأوروبية في آذار عام 2013، على خارطة طريق للتعاون في مجال الطاقة حتى عام 2050 (Likhachev, 2017, 4).

لقد واجهت الشركات الروسية قيوداً على أنشطتها في أسواق الطاقة الأوروبية، حيث التزمت المفوضية الأوروبية بإنشاء سوق طاقة أوروبية مشتركة وتعزيز أمن الطاقة، كما تحولت العلاقات الروسية الأوروبية فيما يخص قطاع الغاز من شراكة استراتيجية إلى تعاون تجاري عادي نتيجة الخلافات السياسية والتصعيد في أوكرانيا، واتهام أوروبا لشركة غازبروم بأنها تستخدم الغاز الطبيعي كسلاح سياسي، لذلك يُمكن القول أنّ السياسة الأوروبية كانت مبنية على عدة تدابير في المدى المتوسط نذكر منها: (Likhachev, 2017, 6–7)

- ✓ زيادة كفاءة الطاقة[7]، في المقام الأول لقطاع البناء والصناعة، والتي تمثل نسبة من 25% إلى 40% من إجمالي استهلاك الطاقة الأوروبية؛
- ✓ زيادة إنتاج موارد الطاقة في الاتحاد الأوروبي (الوقود الأحفوري والطاقة النووية السلمية) وتنويع طرق الإمداد من خلال الاعتماد على عدد من الدول الموردة؛
- ✓ تطوير المنافسة في سوق الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي، وبناء موصلات داخلية لإعادة توجيه التدفقات بسرعة في حال تعطلها؛
- ✓ تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن استخدام مرافق تخزين الغاز تحت الأرض والحد من المخاطر على المستوى الإقليمي والأوروبي.

إذاً إنّ الغاز الطبيعي له أهمية كبيرة في علاقة الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي؛ إذ تكمن أهميته بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نتيجة ارتفاع مستوى الاعتماد على الغاز الروسي، في حين أنه بالنسبة لروسيا فإنّ أوروبا تمثل سوقاً لتصدير الغاز ومصدراً كبيراً جداً لعائدات النقد الأجنبي. وتتمثّل الأهداف الاستراتيجية لصناعة الغاز الروسية بالآتي: (Oettinger and Novak, 2013, 10)

- زيادة في إنتاج الغاز من خلال تشغيل رواسب جديدة، ستعوّض أكثر الانخفاض في إنتاج الغاز في الحقول القائمة؛
- تجديد البنية التحتية القائمة، ومواصلة تطوير بنية تحتية إضافية لنقل الغاز لضمان وصول كميات كافية من الغاز إلى السوق المحلية وللتصدير؛
- تعزيز أعمال الاستكشاف الجيولوجي في المناطق الرئيسة المنتجة للغاز وعلى الجرف القاري لروسيا؛
- تطوير إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال؛
- تطوير صناعات معالجة الغاز والكيماويات التي تهدف إلى الاستخدام الرشيد للأجزاء القيمة من الهيدروكربونات والغاز المصاحب للنفط؛
- تحرير سوق الغاز، وخلق بيئة تنافسية، وزيادة تحسين الوصول غير التمييزي إلى خطوط الأنابيب والبنية التحتية للغاز لجميع الكيانات التجارية.

وبناءً على ما ذُكر سابقاً، فقد تبنت الاستراتيجية الروسية النقاط الرئيسة الآتية: (Oettinger and Novak, 2013, 10)

- توصيل إمدادات الغاز إلى السوق الأوروبية بما يتماشى مع طلبها (وبشكل أساسي على أساس أسعار المنتجات النفطية المرتبطة بالعقود طويلة الأجل) بينما ستزداد الصادرات في الاتجاه الشرقي بشكل ملحوظ؛

[7] **كفاءة الطاقة** تعني استخدام طاقة أقل لإنجاز العمليات ذاتها، من خلال الترشيد عبر القيام بمجموعة من الإجراءات والوسائل التي تهدف إلى خفض استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها بما لا يؤثر على مستوى الأداء.

- التوسع التدريجي والمجدي اقتصادياً للنظام الموحد لتوريد الغاز في شرق روسيا؛
- مشاركة الشركات الروسية في تطوير رواسب الغاز في البلدان الأخرى، وإنشاء أنابيب غاز إقليمية جديدة؛
- سياسة توفير طاقة متناسقة فيما يتعلق بإنتاج الغاز ونقله ومعالجته وتخزينه تحت الأرض في روسيا.

إذاً إنّ أمن الطاقة يأتي من خلال التنويع، أي من خلال توافر إمدادات الطاقة بأسعار معقولة؛ إذ تُركّز الدول المصدّرة للطاقة على الحفاظ على "أمن الطلب" على صادراتها، في حين أنّ هدف روسيا هو إعادة تأكيد سيطرتها على "الموارد الاستراتيجية" وكسب أسبقية على خطوط الأنابيب الرئيسة وقنوات السوق التي يتم من خلالها شحن الهيدروكربونات إلى الأسواق العالمية. (Yergin, 2006, 70–71)

لقد سعت روسيا والاتحاد الأوروبي إلى معالجة الاختلافات أو سوء الفهم بشأن أمن الطاقة الذي كان له تأثير سلبي على شراكتهما في مجال الغاز، فمثلاً إنّ شركة غازبروم تتأثّر بثلاثة مجالات بشكل مباشر: إمكانية الوصول إلى خطوط الأنابيب العابرة السابقة، والعقود قصيرة الأجل المترافقة بآليات الأسعار الانتقالية، وعدم القدرة على الحصول على الملكية الكاملة ووجود قيود على الاستثمارات ذات الصلة، بالمقابل سعى الاتحاد الأوروبي إلى توفير أمن الإمدادات من خلال عقود طويلة الأجل وبالتالي زيادة الكميات الموردة من شركة غازبروم (Belyi, 2015, 112).

تمتلك روسيا أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، ما مقداره 1,688 تريليون قدم3 (tcf) بما يعادل 24.3 % من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي (Worldometers, 2020, Date, 17–8–2020, H, 17.45). فقد وصل الإنتاج الروسي من هذا المورد في عام 2014، إلى 605 مليار م3؛ تمّ تصدير حوالي 191 مليار م3 منه، واتجه الجزء الأهم منها نحو أوروبا، بينما تمّ استهلاك الباقي محلياً. ويتوقع أن يصل الإنتاج الروسي من الغاز عام 2035 إلى نحو 727.3 مليار م3، وأن يتم تصدير حوالي 268 مليار م3 خلال العام المذكور (رسول، 2017 ب، ص129).

وتعد روسيا أكبر منتج للنفط الخام في العالم، وثالث أكبر منتج للبترول والسوائل الأخرى (بعد السعودية وأمريكا) في العام 2015، بمتوسط إنتاج للسوائل بلغ 11 مليون برميل يومياً، وكانت روسيا ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي الجاف في ذات العام (بعد أمريكا)؛ إذ أنتجت 22.4 تريليون قدم مكعب (Tcf)، وذلك بحسب بيانات وزارة الطاقة الروسية. ويبلغ احتياطي روسيا من النفط 80 مليار برميل منذ كانون الثاني عام 2016، وتعتمد أوروبا على روسيا كمصدر للإمداد بالنفط والغاز الطبيعي، مع ما يقرب من 30% من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الخام، وأكثر من 30% من واردات الغاز الطبيعي في العام 2015. أما روسيا فقامت بتصدير ما يقرب من 60% من صادراتها من النفط الخام، وأكثر من 75% من الغاز الطبيعي إلى السوق الأوروبية في العام 2015 (Eia, U.S, 2017, 1–4).

أما بالنسبة لإنتاج الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي للعام 2015، فقد بلغ 766.6 مليون طن مكافئ نفط؛ بينما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي 107.6 مليون طن، والنفط الخام 69.1 مليون طن، والفحم والسوائل 144.9 مليون طن، والطاقة النووية 221.2 مليون طن، والطاقة المتجددة 205.04 مليون طن، وطاقات أخرى 18.76 مليون طن، وكانت كل من: فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، هي الدول ذات أعلى مستوى لإنتاج الطاقة الأولية في العام 2015، من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفق النسب الآتية (17.8%، 15.6%، 15.4%) على التوالي. وكان لإيطاليا أكبر توسع في الإنتاج خلال السنوات العشر حتى عام 2015، بزيادة 5.9 مليون طن، ثم إسبانيا بزيادة 3.4 مليون طن، والنمسا بزيادة 2.2 مليون طن، والبرتغال وأستونيا بزيادة 1.7 مليون طن (Eurostat, Statistical Books, 2017, 34–39). ويبين الشكل رقم (2) إنتاج الاتحاد الأوروبي من الطاقة للفترة بين 2000–2017.

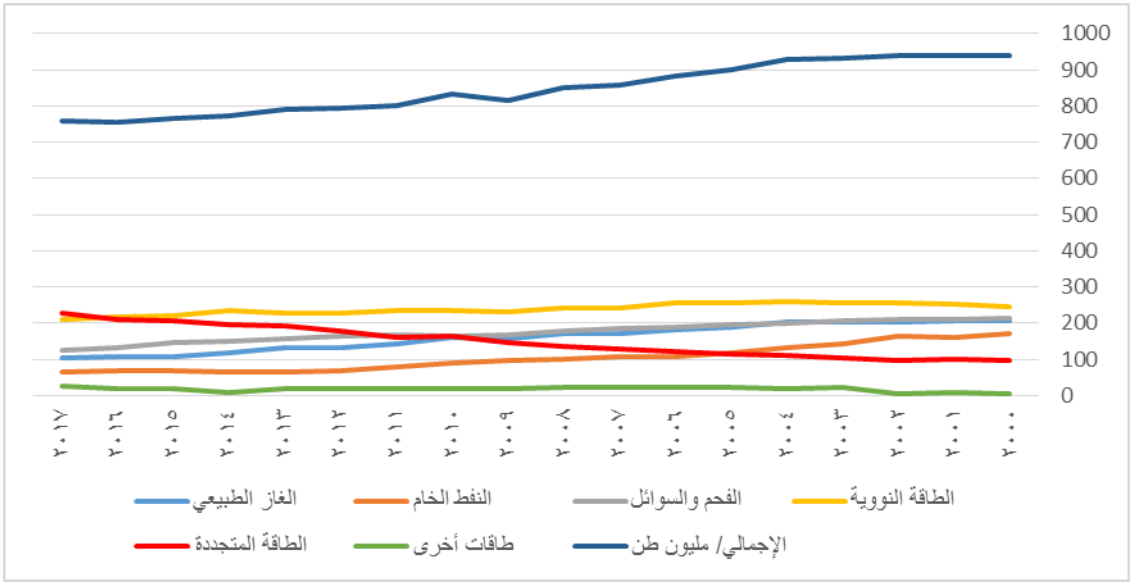

الشكل رقم (2) إنتاج الطاقة الأولية لدول الاتحاد الأوروبي للفترة بين 2000-2017، مليون طن

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (Eurostat, Statistical Books, 2012, 2013,...,2019)

لم يكن إنتاج دول الاتحاد الأوروبي كافياً لتغطية السوق المحلية الأمر الذي جعلها تقوم باستيراد الطاقة؛ إذ حافظت روسيا كمورد رائد للوقود الصلب؛ حيث كانت نسبة واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الروسي ما نسبته 25.8% في العام 2015، وبلغت وارداته من الغاز الطبيعي ما نسبته 64.1% في العام 2015، من روسيا والنرويج والجزائر، أما واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الخام فكانت 47.1% من روسيا والنرويج ونيجيريا (Eurostat, Statistical Books, 2017, 44).

لقد استند تنامي الدور الروسي وسعيه الحثيث لعالم متعدد الأقطاب إلى مقومات قوة حقيقية متمثلة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، فقد تبين أنّ روسيا تسعى نحو فكر قومي أكثر من السعي نحو شعارات باراغماتية، مثل: التحديث والتنافسية ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أشار إليه الرئيس بوتين في أحد خطاباته أمام البرلمان الروسي في الاعتماد على مفهومي الديمقراطية السيادية والقوة العظمى في ميدان الطاقة، وبناءً على ذلك فقد اتبعت روسيا استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوروبية، وإحكام قبضتها على شبكات نقل الطاقة وتوزيعها بها وفق الآتي: (حمزة، 2014، ص31-33؛ الخفاجي، 2018،ص81-82)

☒ المشروعات الروسية المشتركة مع أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي وأبرزها: مشروع أنبوب النفط بروجاس-الكسندربوليس، وتكون حصة روسيا فيه (51%) في حين تكون حصة اليونان وبلغاريا (24.5%)، وإنشاء مستودع ضخم للغاز في بلجيكا بحيث تبلغ حصة روسيا فيه نحو (75%) والنسبة المتبقية تكون لبلجيكا، وإنشاء مشروع أنبوب الشمال الأوروبي الروسي الألماني أو ما يُسمى مشروع "السيل الشمالي"، وتشييد مشروع أنابيب الطاقة الإيطالي الذي يمتد من روسيا إلى جنوبي أوروبا عبر البحر الأسود فيما يسمى بمشروع "السيل الجنوبي"، فضلاً عن إنشاء مؤسسة مشتركة مع شركة Conco-Philips الأمريكية؛ حيث تستأثر شركة غازبروم على نحو (70%) من أسهم الشركة مقابل (30%) للشركة الأمريكية، وأخيراً بناء مشروع نقل الغاز الروسي عبر الأراضي التركية.

☒ توسيع نشاط الشركات الروسية في قطاع النفط في عدد من الدول الأوروبية من خلال عدة صفقات أهمها قيام شركة غازبروم بالخطوات السريعة لإنجاز صفقة شراء شركة سنتريكا البريطانية التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليون

مستهلك ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا، وكذلك في شرائها 7% من رأس مال شركة جالب أذربيجا البرتغالية (Galp) التي حصلت على حق توريد 8 مليارات م3 من الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر خط أنابيب ميدجار الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال وفرنسا.

☒ السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة في آسيا الوسطى التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا، فقد تم عقد عدة اتفاقيات مع دول آسيا الوسطى شملت كلاً من كازاخستان وتركمانستان من أجل التعاون في مجال استخراج النفط والغاز وتصديرهما.

إنّ الهدف الرئيس لاستراتيجية روسيا في مجال العلاقات الدولية والاقتصادية الواسعة هو الإسهام في تنمية اقتصادها الوطني في ظلّ بيئة دولية سريعة التغير، ولتحقيق ذلك فإنّ روسيا: (الخفاجي، 2018، ص82–83)

- تبحث عن الحد الأقصى من المنافع وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى في تكامل روسيا مع الاقتصاد العالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى الأمن الاقتصادي والطاقة للبلد.
- تعمل على خلق ظروف اقتصادية مواتية لتنويع الحضور الروسي في الأسواق العالمية من خلال توسيع الصادرات وجغرافية العلاقات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية لروسيا.
- اتخاذ الإجراءات السياسية والاقتصادية والتجارية لحماية مصالح روسيا طبقاً للقواعد الدولية، ومواجهة التدابير السياسية والاقتصادية التي تمس الاقتصاد الوطني التي تهدف إلى التجاوز على حقوق روسيا وشركاتها العملاقة.
- العمل على توفير الدعم الحكومي للمشاريع والشركات الروسية من أجل الحصول على أسواق جديدة وتطوير الأسواق التقليدية.
- الاستمرار في بناء وتحديث قدرة وصناعة الوقود والطاقة لدعم سمعتها كشريك مسؤول في أسواق الطاقة مع ضمان التنمية المستدامة لاقتصادها والإسهام في الحفاظ على توازن أسواق الطاقة العالمية.
- العمل على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المنتجين الرواد لمصادر الطاقة، وتطوير حوار فاعل مع الدول المستهلكة وبلدان المرور (الترانزيت) على أساس مبادئ أمن الطاقة المنصوص عليها في الوثائق الختامية لقمة مجموعة الثماني التي عقدت في سان بطرسبرغ عام 2006 التي نصت على أنّه لا بد من اتخاذ التدابير لضمان تدفق الطاقة، ولا بد من دعم الأنشطة المقبلة باستمرار التي تهدف إلى ضمان الطلب العالمي على مصادر الطاقة.

النتائج والمناقشة:

اعتمد الباحث في دراسة واقع الشراكة بين روسيا والاتحاد الأوروبي على تحليل التبادلات التجارية بين الطرفين خلال الفترة بين 2000–2019، من خلال حساب متوسط الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط الزيادة السنوية، ومتوسط معدل النمو، ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

حيث تمّ حساب متوسط الزيادة السنوية من خلال العلاقة:

$$\bar{\Delta}=\frac{P_n-P_0}{n-1}$$

وتم حساب متوسط معدل النمو من خلال العلاقة:

$$R=\frac{P_n-P_0}{(n-1)P_0}$$

حيث: P_n سنة المقارنة، P_0 سنة الأساس، n عدد السنوات

ودرجة الانكشاف الاقتصادي من خلال العلاقة:

(نسبة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي).

حيث يوضح مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كلما كان ذلك دليل على زيادة درجة ارتباط معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية، وكلما كانت زيادة درجة حساسية الوضع الاقتصادي للتغيرات الخارجية. فإذا تجاوزت درجة الانكشاف 40% فإنّ الاقتصاد يعتبر منكشفاً. إنّ هذا المؤشر يمكن أن يعبر عن حالة متطورة أو ضعيفة للاقتصاد، فالدرجة العالية من الانكشاف أو الانفتاح الاقتصادي تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة من خلال النتائج الإيجابية لهذه السياسة على بعض مؤشرات التنافسية الدولية (مؤشر النمو الاقتصادي)، باعتبار أنّ النمو الاقتصادي يزداد بعوامل من خارج الاقتصاد بنسب أكبر من العوامل الداخلية، مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي في رفع أداء الدول واحتلالها مواقع مهمة في الأسواق الدولية.

الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي وحركة التجارة الخارجية الروسية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2019

الوحدة: مليار دولار

العام	الناتج المحلي الإجمالي الروسي	الصادرات الروسية	الواردات الروسية	التجارة الخارجية	الميزان التجاري	نسبة الانكشاف الاقتصادي %
2000	259.71	56.25	13.53	69.78	42.72	26.87
2001	306.602	54.38	18.46	72.84	35.92	23.76
2002	345.47	55.21	21.97	77.18	33.24	22.34
2003	430.348	70.32	26.82	97.14	43.5	22.57
2004	591.017	94.92	34.4	129.32	60.52	21.88
2005	764.017	139.15	44.1	183.25	95.05	23.98
2006	989.931	177.82	61.59	239.41	116.23	24.18
2007	1300	168.74	87.15	255.89	81.59	19.68
2008	1661	267.47	116.47	383.94	151	23.11
2009	1223	159.78	78.65	238.43	81.13	19.50
2010	1526	184.67	93.44	278.11	91.23	18.22
2011	2046	230.54	123.44	353.98	107.1	26.20
2012	2208	245.71	132.72	378.43	112.99	17.14
2013	2292	241.25	134.15	375.4	107.1	16.38
2014	2059	224.41	118.05	342.46	106.36	16.63
2015	1363	160.18	68.28	228.46	91.9	16.76
2016	1277	130.62	69.91	200.53	60.71	15.70
2017	1574	159.73	86.91	246.64	72.82	15.67

2018	1670	205.11	89.28	294.39	115.83	17.63
2019	1700	189.26	88.54	277.8	100.72	16.34
المتوسط الحسابي	1279.305	160.776	75.393	236.169	85.383	18.46
الفرق	1440.29	133.01	75.01			
متوسط الزيادة السنوية	75.805	7.00	3.948			
متوسط معدل النمو	%29.19	%12.45	%29.18			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع التجارة العالمية

ويوضح الجدول رقم (1) بأنّ الناتج المحلي الإجمالي الروسي بلغ متوسطه خلال الفترة ما بين العام 2000، و2019، مقدار 1279.305 مليار دولار، أي بمعدل نمو 29.19%، كذلك بلغت الصادرات الروسية إلى الاتحاد الأوروبي في المتوسط خلال الفترة ذاتها مقداراً 160.776 مليار دولار، بمعدل نمو 12.45%، وكانت الواردات الروسية تساوي في المتوسط 75.393 مليار دولار، بمعدل نمو مقداره 29.18%.

كما يبين الجدول رقم (1) بأنّ متوسط التجارة الخارجية الروسية مع الاتحاد الأوروبي (مجموع الصادرات والواردات) خلال الفترة المذكورة، قد بلغ 236.169 مليار دولار، وسجل الميزان التجاري كمؤشر مهم لقياس أهمية التجارة الخارجية الروسية، فائضاً خلال الفترة المذكورة بمتوسط مقداره 85.383 مليار دولار.

وتعتبر نسبة الانكشاف الاقتصادي الروسي على الاقتصاد الأوروبي والبالغة 18.46% خلال الفترة المذكورة مؤشراً مهماً لقياس أهمية التجارة الخارجية الروسية وهي نسبة تشير إلى أنّ الاقتصاد الروسي لا يتأثر كثيراً بالمتغيرات والتقلبات في الأسواق الأوروبية وأنّ الاقتصاد الروسي يعتمد في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية على دول أخرى غير الاتحاد الأوروبي ودليل على أنّ الشراكة بين روسيا والاتحاد الأوروبي والتبادل السلعي بحاجة إلى مزيد من الانفتاح، وعقد الاتفاقيات التجارية.

ويعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً للنمو الاقتصادي وهو دالة في الصادرات والواردات والانفتاح التجاري، وتم التعبير عنه باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، ولتحليل هذا النموذج تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى، حيث إنّ التقدير وفق هذا الأسلوب يسمح باختبار جودة توفيق النموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y)، والصادرات (X1)، والواردات (X2)، ودرجة الانكشاف الاقتصادي (X3)، وذلك وفق الآتي:

الجدول رقم (2) معامل الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.989[a]	.979	.974	104.41467

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS 20

ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (2) بأنّ علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي قوية جداً، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد 98.9%، وكان معامل التحديد مساوياً 0.979، وهو ما يعني أنّ 97.9% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تعود للتغيرات الحاصلة في التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري.

الجدول رقم (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي.ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7944462.802	3	2648154.267	242.896	.000[b]
	Residual	174438.778	16	10902.424		
	Total	8118901.580	19			

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS 20

ويتبين من خلال الجدول رقم (3) بأنّ Sig=0.000 < & =0.05 (قيمة احتمال الدلالة أصغر من مستوى الدلالة) وبالتالي رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنّ العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي معنوية.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي. Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	584.654	186.221		3.140	.006
	m1	.441	1.361	.045	.324	.750
	m2	14.659	2.486	.872	5.896	.000
	m3	-23.805-	8.004	-.135-	-2.974-	.009

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS 20

$$Y=584.654+0.441X_1+14.659X_2-23.805X_3.....(1)$$

وتبين نتائج الانحدار المتعدد بما يخص المعاملات في الجدول رقم (4)، بأنّ معامل الصادرات (B1) وقيمته 0.441 تشير إلى أنّ حدوث زيادة بمقدار مليار واحد من الصادرات يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.441 مليار دولار، لكن قيمة Sig=0.750 أكبر من مستوى الدلالة، غير معنوية بالتالي لا يُمكن الاعتداد بذلك، وإنّ معامل الواردات (B2) وقيمته 14.659 تشير إلى أنّ زيادة بمقدار مليار واحد من الواردات يؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي بمقدار 14.659 مليار دولار وأنّ قيمة احتمال الدلالة معنوية، وأنّ الاستيراد له تأثير كبير وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتصدير، كما أنّ معامل الانكشاف الاقتصادي (B3) وقيمته -23.805، يشير إلى وجود علاقة عكسية أو سلبية وبالتالي فإنّ زيادة 1% من الانفتاح الاقتصادي يتسبب في انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 23.805 والعكس في حالة الانخفاض.

ويُمكن التعبير عن المعادلة الأولى بالمعادلة الثانية باعتبار عدم معنوية معامل الصادرات وفق الآتي:

$$Y=584.654+14.659X_2-23.805X_3.....(2)$$

الاستنتاجات و التوصيات:

1-أظهرت الدراسة سعي روسيا والاتحاد الأوروبي لبناء شراكة قائمة على التعاون المشترك فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا مهمة كالأمن، وتبني مفهوم الجوار المشترك، والتشاور فيما يخص انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية.

2-بينت الدراسة تعزيز روسيا والاتحاد الأوروبي لآليات التعاون والتنسيق بشأن تطوير المنافسة واستخدام مرافق تخزين الغاز الطبيعي وتوصيل إمدادات الغاز إلى السوق الأوروبية وتنويع الطاقة.

3-أظهرت النتائج أنّ الصادرات الروسية إلى الاتحاد الأوروبي بلغت خلال الفترة 2000-2019 في المتوسط 160.776 مليار دولار، بزيادة سنوية مقدارها 7 مليار دولار في المتوسط، وبمعدل نمو في المتوسط 12.45 %، وهي نسبة جيدة وتدل على مدى إدراك الاتحاد الأوروبي لأهمية استيراد السلع وخاصة النفط والغاز الروسي إلى أسواقها.

4-أظهرت النتائج أنّ واردات روسيا التجارية من الاتحاد الأوروبي بلغت 75.393 مليار دولار، بزيادة سنوية مقدارها 3.948 مليار دولار في المتوسط، وبمعدل نمو في المتوسط 29.18%، وهي أيضاً نسبة جيدة وتدل على أهمية التبادل التجاري بين الطرفين.

5-أظهرت النتائج أنّ الناتج المحلي الإجمالي الروسي مرتبط بشكل كبير بالتجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي، وأنّ الاستيراد له تأثير كبير وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الروسي مقارنة بالتصدير.

6-بينت النتائج أنّ الشراكة الروسية مع الاتحاد الأوروبي مبنية على التعاون، وأنّ درجة الانكشاف الاقتصادي البالغة 18.46% أقل من 40%، وبالتالي فالاقتصاد الروسي غير منكشف على الاقتصاد الأوروبي، حيث تبين أنّ معامل الانكشاف الاقتصادي قيمته سالبة ويدل على علاقة عكسية بين درجة الانفتاح الاقتصادي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كان هناك زيادة 1% في الانكشاف الاقتصادي، كلما تسبب في انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 23.805 مليار دولار، والعكس صحيح.

التوصيات:

1-ضرورة قيام كل من روسيا والاتحاد الأوروبي بمعالجة كافة القضايا الأمنية وخاصة الحدودية منها وإجراء حوارات مبنية على مبدأ احترام الجوار المشترك.

2-ضرورة تعاون روسيا مع الاتحاد الأوروبي بما يعزز محاور سياسة الطاقة بشكل آمن ومستدام وتنسيقها وتحسين أمن الإمدادات بالشكل الذي يرفع من القدرة التنافسية.

3-ضرورة تنويع روسيا لصادراتها باتجاه الأسواق الأوروبية وعدم الاعتماد فقط على النفط والغاز الطبيعي، بحيث تتمكن من زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث اتضح اعتماد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على النفط والغاز الطبيعي الروسي الأمر الذي قلل من تأثير الصادرات الروسية مقارنة بالواردات على الناتج المحلي الإجمالي الروسي.

4-ضرورة قيام روسيا بتعزيز التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والحفاظ على مستوى الاستيراد القائم الذي اتضح بأنّه له تأثير كبير وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

5-ضرورة زيادة التعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي وتوقيع المزيد من الاتفاقيات التجارية التي تضمن تحقيق مستوى انفتاح اقتصادي جيد يعود بالفائدة على الطرفين.

References:

1. AL-AFANDI, M. A. *The concept of partnership and its political and economic dimensions*. Shu'un Al-Asr magazine, the Yemeni Center for Strategic Studies, vol. 17, N. 47-48, 2013, 146-154.
2. AL-KHAFAJI, M. J. H. *Russia and the Energy Dominance Game: A Vision in Roles and Strategies*. 2018, Amjad Dar for Publishing and Distribution - Jordan, Amman.
3. AZIZIAN, R. *A Marriage of Convenience: Russia and U.S. Foreign Policy*. Asian Affairs: An American Review, Vol. 30, N. 2, 2003, 151–159.
4. BELYI, A. *Transnational Gas Markets and Euro-Russian Energy Relations* (Basingstoke, Palgrave Macmillan). 2015.
5. BENKHELIF, A. *The European-Russian Relations .. and the Dual Stratigic Depth*. The Academia Journal of Social and Human Studies (AJSHS), N. 11, 2014, 92-97.
6. BLANK, S. the great exception: Russian civil-military relations. World Affairs, Vol. 165, N. 2, 2002, 91-105.
7. BOUTE, A. "*Toward an eu-Russian Energy Agreement: Principles of Liberalization Under eu and Russian Energy Law*." Review of Central and East European Law, Vol. 40, N. 2, 2015, 109-141.
8. CONNOLLY, R. "*The empire strikes back: Economic statecraft and the securitisation of political economy in Russia*." Europe-Asia Studies Vol. 68, N. 4, 2016, 750-773.
9. DONALDSON, R. H; NOGEE, J. L; VIDYA N. *The foreign policy of Russia: changing systems, enduring interests*.2014, Routledge. New York.
10. EIA, U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Russia, last Updated 31-10-2017, on the link http://sh.sy/Yd.
11. EUROSTAT, Statistical Books (2012), *Energy, Transport and Environment Indicators* (Luxembourg: European Union), on the link http://sh.sy/Yc.
12. EUROSTAT, Statistical Books (2013), *Energy, Transport and Environment Indicators* (Luxembourg: European Union), on the link http://sh.sy/Yb.
13. EUROSTAT, Statistical Books (2014), *Energy, Transport and Environment Indicators* (Luxembourg: European Union), on the link http://sh.sy/XX.
14. EUROSTAT, Statistical Books (2015), *Energy, Transport and Environment Indicators* (Luxembourg: European Union), on the link: http://sh.sy/XW.
15. EUROSTAT, Statistical Books (2016), *Energy, Transport and Environment Indicators* (Luxembourg: European Union), on the link: http://sh.sy/XV.
16. EUROSTAT, Statistical Books (2017), *Energy, Transport and Environment Indicators* (Luxembourg: European Union), on the link: http://sh.sy/XU.
17. EUROSTAT, Statistical Books (2018), *Energy, Transport and Environment Indicators* (Luxembourg: European Union), on the link http://sh.sy/XY.
18. EUROSTAT, Statistical Books (2019), *Energy, Transport and Environment Indicators* (Luxembourg: European Union), on the link http://sh.sy/Ya.
19. GOMART, T. *EU-Russia relations: toward a way out of depression*. CSIS. Center for Strategic &International Studies. 2008.
20. HAMZA, B. M. *Russia's strategies for employing natural gas to qualify as great power*. Political Horizons Journal, Arab Center for Research and Studies, N. 6, 2014, 30-35.
21. HILAL, A. A. *The New International Order - Post-Cold War Prospects*. The Kuwaiti Journal of Thought, Vol. 23, N.3-4, 1995, 7-24.
22. HUNTINGTON, S. P. *The clash of civilizations and the remaking of world order*. 1996, Rockefeller Center, New York.

23. HUSSEIN, Q. A. *Russo-European Relations in the Energy Sector: Pressure for Cooperation and Conflict over Interests*. Siyasat Arabiya, N. 23, 2016, 54-69.
24. LIKHACHEV, V. 2017. *Opportunities for Russian–EU energy cooperation*. In Ivanov, I. S; Kortunov, A. V, Russian International Affairs Council Robert Bosch Center at the German Council for Foreign Relations (2017). On the link https://russiancouncil.ru/papers/Russia-EU-Energy-RIAC-DGAP-Report35en.pdf.
25. LYNCH, D. "*Russia Faces Europe, Chaillot Paper n°. 60*. 2003," Institute for Security Studies, Paris.
26. MOTYL, A. J; BLAIR, A. R; LILIA S. *Russia's Engagement with the West: Transformation and Integration in the Twenty-First Century: Transformation and Integration in the Twenty-First Century*. 2015, Routledge.
27. MUQLED, H. T. *Russia and the European Union: Limitations of Partnership*. Arab Journal of Political Science, N. 25, 2010, 123-154.
28. OETTINGER, G. H; NOVAK, A. V. "*Roadmap–EU-Russia Energy Cooperation until 2050*." 2013, Coordinators of the EU-Russia Energy Dialogue.
29.PODADERA RIVERA, P; GARASHCHUK.A. "*Strategic Partner's Attractiveness Index for the European Union. Can the Eurasian Economic Union Headed By Russia Become Strategic Partner for the Eu*?." Revista de economía mundial. Vol. 51, 2019, 207-228.
30. RASOUL, M (A). *Russian energy security between opportunities and challenges*. Arab Future Journal, Center for Arab Unity Studies, N. 9, 2017, 105-120.
31. RASOUL, M (B). *Energy Security in Russian-European Relations: A Reading According to Interdependence*. The El-Hikma journal of economic studies, Eurl kounouz el-hikma for Publishing and Distribution,Vol. 40, N. 464, 2017, 124-139.
32. SCHMIDT-FELZMANN, A. "*Negotiating at cross purposes: conflicts and continuity in the EU's trade and energy relations with Russia, pre-and post-2014*." Journal of European Public Policy, Vol. 26, N. 12, 2019, 1900-1916.
33. SHEVTSOVA, L. *Anti-Westernism is the New National Idea*, 2007, on the link https://carnegie.ru/2007/08/07/anti-westernism-is-new-national-idea-pub-19480, Date of entry; 19-6-2020, H, 9.20.
34. SMITH, Martin. *Russia and NATO since 1991: from Cold War through cold peace to partnership?*. 2006, Routledge.
35. The Military Balance. Chapter Four: Europe. Vol. 115, N. 1, 2015, 57-158. DOI:10.1080/04597222.2015.996348.
36. YERGIN, D. "*Ensuring energy security*." Foreign affairs, Vol. 85, N. 2, 2006, 69-82.

Links:

INTERNATIONAL TRADE on the link https://cutt.us/G7BPm Date of entry; 7-7-2020, H, 16.00.
WORLDOMETERS. 2020. on the link: https://www.worldometers.info/gas/, Date of entry, 17-8-2020, H, 17.45.
https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=1%7c643%7c%7c%7c14719%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1